المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة
تحليلية

السعودية والإمارات.. حليفان لهما نهجان مختلفان في اليمن

عمر منصَّر

2023

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

السعودية والإمارات..
حليفان لهما نهجان مختلفان في اليمن

عمـــر منصَّر

أستاذ العلاقات الدُّولية بجامعة بورصة أولوداغ في تركيا، وهو متخصِّص في السِّياسة الخارجية والشُّئون الأمنية المتعلِّقة بتركيا وإيران والسُّعودية واليمن. حاصل على درجة الدُّكتوراه في العلاقات الدُّولية مِن جامعة بورصة أولوداغ، وعلى درجة الماجستير مِن جامعة وارسو.

أوراق تحليلية

مـــارس / 2023

مقدمة:

يشير التَّقرير الذي كُشِف عنه مؤخَّرًا، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إلى أنَّ العلاقات والتَّحالف بين المملكة العربية السُّعودية والإمارات العربية المتَّحدة لم تعد سلسة كما كانت عليه في السَّابق. ويمثِّل اليمن نموذجًا مصغَّرًا لوجهات النَّظر المتباينة التي يتبنَّاها ولي العهد السُّعودي، الأمير محمَّد بن سلمان، ورئيس دولة الإمارات، الشَّيخ محمَّد بن زايد، حول العديد مِن الموضوعات، بما في ذلك «أوبك»، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وطبيعة العلاقات مع مصر[1]. وإذ تسعى الإمارات العربية المتَّحدة، بشكل خاص، إلى تعزيز مكانتها كقوَّة إقليمية، مِن خلال استغلال نموِّها الاقتصادي وعلاقاتها الدُّبلوماسية الواسعة، وخطواتها نحو التَّحديث مِن خلال تبنِّي موقف حازم تجاه الجماعات الإسلامية التي تراها متطرِّفة، مع تعزيز فكرة التَّسامح الدِّيني. يجري تفسير كلِّ هذه الخطوات التي تتَّخذها نحو التَّميُّز والرِّيادة الإقليمية سعوديًّا بأنَّها منازعة للنُّفوذ السُّعودي في المنطقة، ما قد يؤدِّي إلى تضارب في المقاربات والمصالح بين الإمارات والسُّعودية. وعلى الرَّغم مِن أنَّ العلاقات بين البلدين ما زالت وثيقة، إلَّا أنَّ هذا التَّنافس يمكن أن يؤدِّي إلى تفاقم الصَّدع في علاقاتهما الثُّنائية، وهو ما يمكن أن يؤثِّر على جهود «التحالف العربي» المشتركة لحلِّ الأزمة اليمنية.

---

1. انظر:

Summer Said and Stephen Kalin, Saudi Arabia and U.A.E. Clash Over Oil, Yemen as Rift Grows, WSJ, 3 March 2023, at: https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-and-u-a-e-clash-over-oil-yemen-as-rift-grows-ff286ff9

تباين في وجهات النَّظر والطُّموح:

بالمقارنة، اتَّبعت المملكة العربية السُّعودية وفقًا للمعطيات نهجًا أمنيًا شاملًا، يركِّز على استعادة الشَّرعية، وتعزيز الأمن في اليمن، بعد الأزمة التي شهدها البلد الهشّ والمضطرب على حدودها الجنوبية. بينما اتَّبعت الإمارات نهجًا إستراتيجيًّا حصريًّا، يركِّز على الجنوب والممرَّات البحرية، سعيًا لترسيخ نفسها قوَّة بحرية في المنطقة (بريطانيا الخليج)، لكن دون إنكار دورها العسكري البارز في دحر الحوثيين مِن المناطق الجنوبية في بداية الحرب[2]. وتأتي هذه المنافسة على النُّفوذ في السَّواحل الغربية والجنوبية لليمن في إطار سعي الإمارات لزيادة نفوذها البحري في منطقة باب المندب والقرن الإفريقي، وهذا يعكس رغبتها في إنشاء قواعد عسكرية، في بعض الجزر اليمنية بما في ذلك جزيرة بريم (ميون)، وجزيرة عبد الكوري (بالقرب مِن جزيرة سقطرى)، تحت ذريعة حماية الخطوط البحرية مِن التَّهديدات الحوثية[3].

---

2. انظر:

المصالح الاستراتيجية الثلاث للإمارات في اليمن، جريجوري دي جونسون، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، في: **2022/2/24**م، متوفر على الرابط التالي:

https://agsiw.org/ar/the-uaes-three-strategic-interests-in-yemen-arabic

3. انظر:

Abdullah Baabood, Seas, Checks, and Guns: Emirati and Saudi Maritime Interests in the Yemen Conflict, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 16 March 2023, at: https://carnegie-mec.org/2023/03/16/seas-checks-and-guns-emirati-and-saudi-maritime-interests-in-yemen-conflict-pub-89288

ينبع نهج السُّعودية إزاء الأزمة اليمنية مِن ركيزتين أساسيَّتين، وتقليديَّتين، راسختين في سياستها الخارجية تجاه اليمن. الأولى هي القرب الجغرافي بين البلدين. والثَّانية هي تحديد مركز القوَّة ومصدر التَّهديد في شمال اليمن، وذلك لتأمين حدودها واحتواء أيِّ نظام يتعارض مع مصالحها، وكسب ولاء الحاكم في صنعاء، وزعماء القبائل ذوي النُّفوذ في البلد.

شهدت حقبة الاستقرار النِّسبي في اليمن، منذ قيام الوحدة اليمنية، في عام **1990**م، حالة مِن الانسجام في العلاقات السُّعودية اليمنية، وبعدها استمرَّت صنعاء بكونها النَّافذة الوحيدة للتَّعامل السُّعودي مع اليمن، مِن خلال مجلس التَّنسيق اليمني السُّعودي و«اللَّجنة الخاصَّة». ومع حلول الأزمة الأخيرة التي تكشَّفت في أعقاب انقلاب جماعة الحوثي اضطرَّت الرِّياض إلى إجراء تغيير في قواعد التَّعامل مع اليمن، بما في ذلك الانخراط على نطاق واسع مع المكوِّنات الجنوبية. ومع ذلك، فإنَّ تأثير الإمارات في الجنوب اليمني يفوق بكثير النِّطاق النِّسبي لتأثير السُّعودية، وذلك بسبب الدَّعم العسكري والسِّياسي الذي تُقدِّمه لـ«المجلس الانتقالي» الجنوبي. ويجب الإشارة هنا إلى أنَّ الرِّياض واجهت تهديدًا أيديولوجيًّا قبل الوحدة، بسبب الخطر الذي مثَّلته الاشتراكية في الجنوب، فضلًا عن الصِّراع الحدودي في منطقة الوديعة الحدودية مع جمهورية اليمن الدِّيمقراطية الشَّعبية (اليمن الجنوبي) عام **1969**م.

بينـما اعتمـدت دولـة الإمـارات، منـذ مشـاركتها في «التَّحالـف العـربي بقيـادة السُّـعودية، وكلاعـب حديـث في اليمـن، نهجًـا موجَّهًـا نحـو الجنـوب لثلاثـة عوامـل:

أوَّلًا: تعـود جـذور التَّعاطـف الإمـاراتي مـع مظـالم الجنـوب إلى حـرب الانفصـال عـام **1994**م، بعـد انتصـار الحكومـة عـلى الانفصاليـين الجنوبيـين؛ وقـد تجـلَّى هـذا الشُّـعور في موقـف رئيـس الدَّولـة، الشَّـيخ زايـد آل نهيَّـان، السَّـاخط، خـلال لقائـه برئيـس مجلـس النُّـوَّاب اليمنـي، الشَّـيخ عبداللـه بـن حسـين الأحمـر، في أبـو ظبـي. أيضًـا كان لهـذا علاقـة بتداعيـات حـرب الخليـج، والاتِّهامـات الخليجيـة لنظـام «صالـح» بالتَّحيُّـز للرَّئيـس العراقـي الرَّاحـل، صـدَّام حسـين، إبَّـان غـزو الكويـت.

ثانيًـا: تشـكِّل الطُّموحـات البحريـة التِّجاريـة والعسـكرية للإمـارات حافـزًا جيوإسـتراتيجيًا، يتمثَّـل في ترسـيخ نفوذهـا في الجنـوب، حيـث الموانـئ والـثَّروة النَّفطيـة، بمـا في ذلـك ميناء عـدن الإسـتراتيجي. وعـلى النَّقيـض مِـن السُّـعودية، فـإنَّ وحـدة اليمـن لا تحمـل نفـس الأهميـة الجيوسياسـية للإمـارات، بسـبب بعدهـا الجغـرافي، وتفكيرها الاقتصـادي الـذي لا يُعـارض انفصـال الجنـوب. حاليًـا، يمثِّـل الجنـوب مجـالًا حيـوي للإمـارات بعيـدًا عـن نفـوذ صنعـاء المتحالفـة مـع إيـران.

ثالثًا: لقد وجدت الإمارات في الجنوب بيئة ثقافية خصبة لمواجهة حزب «التَّجمع اليمني للإصلاح»، والذي اختلفت معه منذ ثورة 11 فبراير 2011م، كما اختلف معه الجنوبيون أنفسهم منذ حرب انفصال عام 1994م. وقد ترسَّخت هذه الفكرة بعد التَّحوُّلات في القيادة الإماراتية وأزمة قطر، والتي أدَّت إلى تشكُّل معادلة «معنا أو ضدَّنا»، حيث وُضِع حزب «الإصلاح» في خانة حلفاء قطر وتركيا. وقد انعكس هذا الوضع أيضًا على موقف الإمارات مِن الحكومة اليمنية، والتي تعتبر أنَّ حزب «الإصلاح» لديه اليد الطُّولى فيها. أمَّا شمالاً، فلدى الإمارات ثلاث تصوُّرات ذهنية للقوى السِّياسية هناك؛ عدوٌّ سياسي يتمثَّل في الحوثيين، وعدوٌّ أيديولوجي يتمثَّل في حزب «الإصلاح»، وهناك حليف كامن وهو حزب «المؤتمر الشَّعبي العام» والذي يمثِّله عمليًّا العميد طارق صالح، وقوَّاته المتمركزة في السَّاحل الغربي[4].

تبلورت هذه الرُّؤية الإماراتية عمليًّا في تحشيد حلفائها في المحافظات الجنوبية، وتمركزهم على حدود عام **1990**م بين شطري اليمن قبل الوحدة (الجنوبي والشَّمالي)، كيلا تستنزف قوَّتهم في حرب يراها الجنوبيون أنَّها لا تعنيهم، وأنَّ واجبهم الاحتفاظ بقوَّتهم المتنامية لردع أيِّ هجمة مِن قبل جماعة الحوثي أو الشَّماليين عمومًا، في المستقبل. وعلى سبيل المثال، قامت الوحدات

4. الساحل الغربي في اليمن: نظرة في السياسة والمجتمع والحرب على البحر الأحمر، ماجد المذحجي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 24/5/2021م، متوفر على الرابط التالي:
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/14287

العسكرية الجنوبية، مثل «ألوية العمالقة»، بوقف معاركها على الحدود الفاصلة بين محافظة شبوة ومحافظتي البيضاء ومأرب الشَّماليتين، فور تحريرها مِن أيدي الحوثيين منتصف العام الماضي.

لهذا كانت أجندة أبو ظبي محلَّ شكٍّ متزايدٍ في أوساط النُّخب اليمنية، خصوصًا التَّابعة لحزب «الإصلاح» التي لم تنل مِن الإمارات إلَّا دعمًا عسكريًّا محدودًا في مأرب في بداية الحرب، ثمَّ تعرَّضت لضربات جوية وسط احتدام المعارك بين القوَّات الحكومية وقوَّات «المجلس الانتقالي» الجنوبي، الموالي للإمارات، على أطراف عدن ومحافظة أبين، أواخر عام 2019م؛ كما تعرَّضت لحملات تخوين مستمرَّة، واتِّهام الحزب بالتَّآمر مع جماعة الحوثي وقطر وتركيا.

جيوسياسيًّا، يكشف الصِّراع الحالي على محافظة حضرموت (شرقي اليمن) جزءًا مِن التَّنافس بين الرِّياض وأبو ظبي. فبعد انتهاء معركة شبوة، أواخر العام الماضي، بدأ «المجلس الانتقالي» الجنوبي توجيه أنظاره للتَّمدُّد شرقًا، بهدف السَّيطرة على محافظة حضرموت التي طالما حاولت بعض قيادتها النَّأي بها عن الصِّراع الشَّمالي- الجنوبي، والجنوبي- الجنوبي. وبالنِّسبة لـ«المجلس الانتقالي» الجنوبي فإنَّ السَّيطرة على محافظة حضرموت، خصوصًا مناطق الدَّاخل (حضرموت الوادي) تعني التَّخلُّص ممَّا تبقَّى مِن الحضور الشَّمالي هناك، والمتجسِّد في المنطقة العسكرية الأولى؛ وهو ما يسِّهل له العبور شرقًا نحو محافظة المهرة (والتي تحظى بحضور نسبي للحكومة، ومعارضة لـ«المجلس الانتقالي»، وتأثير عُماني كبير).

أمَّا بالنِّسبة للسُّعودية، فحضرموت تكتسب أهميَّتها في كونها تُغطِّي نصف مساحة الشَّريط الحدودي بينها وبين اليمن، حيث يربطهما معبر الوديعة البرِّي، وهو الشَّريان الوحيد بين اليمن والسعودية في فترة الحرب. وفضلاً عن ذلك، تطمح السُّعودية في مدِّ شبكة أنابيب نفط عبر محافظة حضرموت إلى بحر العرب.

أمَّا بالنِّسبة للحكومة الشَّرعية، والشَّماليين، على حدٍّ سواء، تعدُّ حضرموت آخر معاقلها الحيوية في الجنوب، حيث تتمركز فيها المنطقة العسكرية الأولى في منطقة سيئون، ومعظم منتسبيها مِن الشَّماليِّين؛ كما أنَّهم يعتبرون حضرموت ممرًّا برِّيًّا يربط مأرب غربًا بمحافظة المهرة شرقًا، وهو ما تنوي قوَّات «المجلس الانتقالي» الجنوبي قطعه، بدعوى محاربة «الإرهاب»، وتأمينه، حتَّى لا يستخدمه الحوثيُّون لتهريب الأسلحة مِن عُمان[5].

وهناك جدل آخر متبادل بينهما يدور حول دور كلٍّ مِنهما في الملفِّ اليمني ومستقبل السَّلام هناك. فالرِّياض تتهمُّ أبو ظبي بفرض أجندة أحادية في اليمن، دون استشارتها، خصوصًا في سواحل البحر الأحمر، كما جرى في الاتِّفاقية الأمنية والعسكرية التي أبرمتها مع الحكومة اليمنية العام الماضي، وتحشيد الأطراف الجنوبية التي تعرقل أداء الحكومة في العاصمة المؤقَّتة عدن[6].

5. وادي حضرموت: المعركة المنتظرة، ماجد المذحجي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 21/2/2023م، متوفر على الرابط التالي:
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/19611

6. انظر:
Intelligence Online, Abu Dhabi imposes its control of Red Sea on Aden, 26 December 2022, at: https://www.intelligenceonline.com/government-intelligence/2022/12/26/abu-dhabi-imposes-its-control-of-red-sea-on-aden,109876484-art

في حين تتوجَّس أبو ظبي مِن تهميش دورها وحلفائها خلال المرحلة القادمة، والمفاوضات بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي التي تحضِّر لها السُّعودية في الآونة الأخيرة في غياب واضح للإمارات.

أمَّا أخلاقيًّا فتشعر السُّعودية بالمسئولية الأخلاقية تجاه اليمن، حيث يُعَدُّ دعمها للحكومة الشَّرعية والحفاظ على وحدة اليمن معيارين حسَّاسين لتقييم علاقتها مع اليمن، ونظرًا لثقلها في عيون اليمنيين فلا يمُكِن مقارنة إلقاء اللَّوم على الإمارات لدعمها للانفصاليين الجنوبيين، بقدر ما يمكن توجيهه إلى السُّعودية في حال تخلَّت أو تساهلت في تلك المسألتين المهمَّتين. مع هذا، لم تسلم السُّعودية مِن المساءلة والانتقادات المستمرَّة بسبب تزايد نفوذ «المجلس الانتقالي» الجنوبي، بدعم مِن الإمارات، على حساب الحكومة الشَّرعية.

أصداء الخلاف بين السُّعودية والإمارات في اليمن:

لإعادة توازن القوَّة الهشَّة في اليمن، وإبراز حضورها التَّقليدي في اليمن، لا سيَّما في الجنوب الذي يخضع لحضور إماراتي متزايد عبر حلفائها، وتمهيدًا لإجراء اتِّفاق سلام شامل مع جماعة الحوثي[7]، بدأت الرِّياض في إعادة النَّظر في أمرين مهمَّين:

أوَّلًا: إعادة رسم خارطة النُّفوذ لتحجيم «المجلس الانتقالي» الجنوبي، ودور الإمارات، هناك.

ثانيًا: إعادة هيكلة القوى المعارضة لجماعة الحوثي تحت مظلَّة الحكومة الشَّرعية، وفرز الحلفاء والخصوم المحلِّيين والدُّوليين، استعدادًا لتسوية مستقبلية. هذا الأمر تطلَّب مِن الرِّياض القيام بإعادة تقييم تحالفاتها، بعد أن واجهت تراخيًا وتقاعسًا مِن حلفائها الذين شاركوا في «عاصفة الحزم»، بعد خروج قطر مبكِّرًا، ثمَّ انسحاب الإمارات عسكريًّا عام 2019م.

ولتحقيق ذلك، قامت الرِّياض بعدَّة إجراءات، مِنها:

عسكريًّا: أوعزت السُّعودية لمجلس القيادة الرِّئاسي، بقيادة د. رشاد العليمي، إنشاء «قوَّات درع الوطن»، بقيادة الجنوبي السَّلفي، الموالي للسُّعودية، العميد بشير سيف الصُّبيحي، كقوَّة احتياطية تتبع رئيس مجلس القيادة ذاته، مكوَّنة مِن ثمانية ألوية جرى نشر

7. انظر:
Eleonora Ardemagni, Saudi Arabia's proactive military strategy in southern Yemen is a risky gamble, the Middle East Institute, 31 January 2023, at: https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-proactive-military-strategy-southern-yemen-risky-gamble

معظمها في المحافظات الجنوبية[8]. وقد جرى تأسيس هذه القوَّات، أواخر يناير 2023م، لتستوعب جنودًا مِن كلِّ مناطق اليمن، وفي سبيل أن تكون قوَّة مكافئة للقوَّات الجنوبية الموالية للإمارات.[9]

سياسيًّا: قامت القيادة السُّعودية باتِّخاذ مجموعة مِن الإجراءات التَّمهيدية للمفاوضات المقبلة بين الحكومة الشَّرعية وجماعة الحوثي، ومِن بين أهمِّ تلك الإجراءات لقاء رئيس مجلس القيادة الرِّئاسي بولي العهد السُّعودي في الرِّياض، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر هيئة التَّشاور والمصالحة في عدن. وفي الوقت نفسه، بعثت الرِّياض وفودًا عسكرية التقت بقيادات عسكرية وسياسية، مِن بينها اللِّقاء مع قائد «المقاومة الوطنية»، العميد طارق صالح، في المخا، والذي يتلقَّى دعمًا كبيرًا مِن أبو ظبي، وله علاقات جيِّدة مع «المجلس الانتقالي» الجنوبي.

وقبل ذلك بأيَّام، زار العميد طارق صالح مدينة تعز التي تسيطر عليها أطراف محسوبة على حزب «الإصلاح»، وكانت هذه الزِّيارة هي الأولى منذ اندلاع الحرب؛ والتقى خلالها بمحافظ المحافظة وعدد مِن مسئولي المجالس المحلِّية. كما دعت إلى عقد اجتماع شامل بين الجماعات المناهضة لجماعة الحوثي في عدن، في إطار

---

8. انظر:

Saeed Al-Batati, Yemeni leader creates military unit under reconstruction strategy, Arab News, 30 January 2023, at: https://www.arabnews.com/node/2241701/amp

9. انظر: ما سرُّ تشكيل قوات درع الوطن؟، محمد عبدالله، المشاهد، في: 11/2/2023م، متوفر على الرابط التالي:

https://almushahid.net/111144

مؤتمر هيئة التَّشاور والمصالحة، كمبادرة تسعى لتجهيز أرضية قوية ومتماسكة، تحت قيادة الحكومة الشَّرعية، لتكون الطَّرف الأوحد للتَّحاور مع جماعة الحوثي[10]. وعلى النَّقيض، تتعارض هذه الرُّؤية السُّعودية مع الرُّؤية الإماراتية المختلفة، حيث تصرُّ الأخيرة على إدراج «المجلس الانتقالي» كطرف ثالث في أيِّ حوار مستقبلي مع جماعة الحوثي والحكومة الشَّرعية. وبالتَّالي، يتمُّ تفسير هذه الخطوات بمثابة إشارات تحذيرية لـ«المجلس الانتقالي» الجنوبي، الذي لم يلتزم باتِّفاقية الرِّياض وغيرها.

في ضوء هذه الرُّؤية السُّعودية وموقف الحكومة الشَّرعية، أكَّد نائب رئيس هيئة التَّشاور والمصالحة، عبدالملك المخلافي، أنَّ المشاورات الجارية في عدن تأسَّست على أسس متمثِّلة في «المبادرة الخليجية»، والقرار الأممي (2216)، بالإضافة إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتي تنصُّ على ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن الاتِّحادي.

وأشار المخلافي إلى أنَّ قضية الجنوب سيتم معالجتها بعد انتهاء الحرب، واستعادة الدَّولة[11]، وهذا ما أكَّده أيضًا رئيس مجلس القيادة الرِّئاسي، د. رشاد العليمي، في مقابلة مع صحيفة «الشَّرق الأوسط»

10. انظر: هيئة التشاور والمصالحة تقر ثلاث وثائق هامة، سوث24، في: 8/3/2023م، متوفر على الرابط التالي:
https://south24.net/news/news.php?nid=3224

11. نائب رئيس هيئة التشاور والمصالحة: استشعارنا بالمسئولية الوطنية وتنازلنا لبعض أفضى لإقرار وثائق الهيئة، عدن الغد، في: **2023/3/9م**، متوفر على الرابط التالي:
https://www.adengad.net/public/posts/670932

السُّعودية، في بروكسل، أواخر شهر فبراير الماضي[12].

على المستوى الدُّولي، بدأت السُّعودية العمل على تصفية المشاكل والعوامل الخارجية، واحتواء الضَّالعين الدُّوليين في تشتيت التَّسوية القادمة في اليمن، كإيران والإمارات. وفي هذا السِّياق، قامت السُّعودية بتوقيع اتِّفاقية مع إيران بوساطة صينية، لاستئناف علاقاتهما الدُّبلوماسية التي انقطعت منذ عام **2016م**، وذلك بالتزامن مع جهودها الحالية لتعزيز السُّبل الدَّاخلية والخارجية، بهدف إيجاد تسوية سياسية في اليمن، تشمل إشراك جماعة الحوثي كطرف أساسي مع الحكومة الشَّرعية[13].

وترى الرِّياض أنَّ تطبيع العلاقات مع إيران قد يساعد في الضَّغط على جماعة الحوثي، للالتزام بمخرجات عملية السَّلام القادمة مِن جهة، وأن تساعد الصِّين في ضمان التزام إيران باتِّفاقيتها مع الرِّياض مِن جهة أخرى، ممَّا سينعكس إيجابًا على مستقبل السَّلام في اليمن.

---

12. العليمي: ندعم الوساطة السعودية مع الحوثيين ونشجعها، الشرق الأوسط، في: 24/2/2023م، متوفر على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/4176111/العليمي-لـ«الشرق-الأوسط»-ندعم-الوساطة-السعودية-مع-الحوثيين-ونشجعها

13. انظر:
David Ottaway, Yemen Looms as A Key Test in China's New Gulf Diplomacy, Wilson Center, 16 March 2023, at: https://www.wilsoncenter.org/article/yemen-looms-key-test-chinas-new-gulf-diplomacy

العواقب والسِّيناريوهات المحتملة:

أثارت هذه الخطوات السُّعودية الكثير مِن التَّساؤلات والشُّكوك حول دوافعها وآثارها على الوضع السِّياسي والأمني في اليمن، وحول السِّيناريوهات المحتملة لدور الإمارات هناك في المستقبل. فالطَّرف المؤيِّد للحكومة الشَّرعية يرى في هذه الخطوات تنازلًا إضافيًّا للحوثيين، الذين لم يلتزموا بالمعاهدات السَّابقة، في إشارة أنَّ الرِّياض بهذا لا تريد سوى إيجاد مخرج آمن لها مِن الأزمة اليمنية، وبما يحفظ لها ماء الوجه[14]. في حين يرى المطالبون بالانفصال مِن الجنوبيين فيها محاولة لتفريقهم، وضرب إسفين بينهم.

وعلى الصَّعيد السِّياسي، ينتاب «المجلس الانتقالي» الجنوبي الغموض والشُّكوك حول مستقبل وضعهم الرَّاهن، ومحاولتهم اليائسة في القبول بهم كطرف ثالث إلى جانب الحكومة الشَّرعية وجماعة الحوثي في محادثات السَّلام القادمة[15].

14. انظر:
Ibrahim Jalal, Saudi-Houthi talks could pave the way for intra-Yemeni ones, but will they ensure sustainable peace?, the Middle East Institute, 15 February 2023, at: https://www.mei.edu/publications/saudi-houthi-talks-could-pave-way-intra-yemeni-ones-will-they-ensure-sustainable-peace

15. انظر:
Fernando Carvajal, Growing rivalries in southern Yemen spell uncertainty, the New Arab, 06 February 2023, at: https://www.newarab.com/analysis/growing-rivalries-southern-yemen-spell-uncertainty

أمَّا بالنِّسبة للسِّيناريوهات المحتملة لدور الإمارات في اليمن في حال تفاقم الخلاف مع السُّعودية فيمكن حصرها فيما يلي:

أوَّلًا: قد تستمر الإمارات في إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصَّة في اليمن، بطرق غير مباشرة، عبر «المجلس الانتقالي» الجنوبي، وذلك عبر تأييدها لمطالب المجلس وتمرير إملاءاتها حول السِّلم والحرب. وبالتَّالي، فإنَّ «المجلس الانتقالي» قد يرفض أيَّ اتِّفاقية سلام جديدة، أو الرُّضوخ بشكل نسبي لشروطها، لامتصاص الضُّغوطات السُّعودية، ثمَّ محاولة التَّراجع عنها وإعاقة أداء الحكومة الشَّرعية في عدن.

ثانيًا: قد تعمل الإمارات على التَّنسيق بين «المجلس الانتقالي» الجنوبي وجماعة الحوثي، مِن خلال إنشاء قنوات اتِّصال خلفية للتَّواصل والتَّحاور بينهما، على غرار ما يشبه مفاوضات جنوبية-شمالية؛ بهدف تقويض دور الحكومة الشَّرعية في المفاوضات القادمة، وتقديمها بصورة منقسمة كما في السَّابق. أمَّا في الجبهة الغربية، فقد تسعى الإمارات إلى إثارة الخلافات القديمة بين قوَّات «المقاومة الوطنية»، بقيادة طارق صالح، والحكومة الشَّرعية، مِن جهة، وحزب «الإصلاح» مِن جهة أخرى، لتعود إلى المربَّع الأوَّل الذي تسبَّب في تشرذم واستقطاب الولاءات في صفوف القوى المناهضة لجماعة الحوثي على مدى السَّنوات الثَّمانية الماضية.

ثالثًا: قد تستمرَّ الإمارات في تقديم الدَّعم العسكري لـ«المجلس الانتقالي» الجنوبي لتفجير الوضع في حضرموت، بحجَّة محاربة «الإرهاب» في المناطق الجنوبية، وبالأخصِّ في وادي حضرموت الذي يشهد نزاعًا بين المجلس والحكومة، وهذا الأمر قد يواجه موقفًا سعوديًّا صارمًا.

رابعًا: قد تقرِّر الإمارات الانسحاب بشكل كامل مِن المشهد اليمني، خصوصًا إذا فشلت عملية السَّلام في اليمن في المرحلة القادمة، وبدأت مرحلة التَّصعيد مِن جديد، وذلك لتجنُّب استفزاز السُّعودية مِن جهة، ولتفادي المخاطر الأمنية، مثل هجمات الحوثيين على أراضيها، مِن جهة أخرى.

ختامًا، يبدو أنَّ الأزمة اليمنية ستظلُّ رهينة التَّدخُّلات الدُّولية بصورتيها «التَّصارعية» في حالة الخصوم، كالسُّعودية وإيران، و«التَّباينية» حول الرُّؤى للحلفاء، كالسُّعودية والإمارات، ومِن قبلها بين السُّعودية وقطر، الأمر الذي سيُعقِّد الحلول السِّياسية، وسيجعل اليمن ساحة للصِّراع والتَّنافس الاقليمي.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336

WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER